عيون الملا عبود

الأردن تتسبب بإغلاق قبر صدام

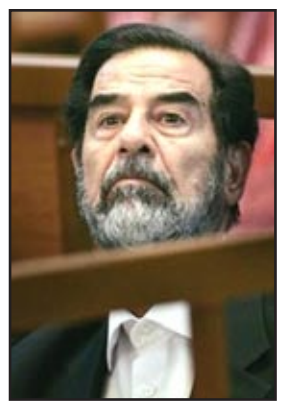

افاد مصدر أمني مطلع، الاحد، بأن رئيس الوزراء نوري المالكي اصدر أمراً بمنع زيارة قبر صدام ، عقب انباء بشروع شركة اردنية بترميمه.

ونقل عن مصادر مطلعة أن "الأجهزة الأمنية تلقت أوامر بمنع زيارة قبر صدام حسين، وتطويق مكان القبر دون معرفة الاسباب".

ولفت إلى أن "الشرطة قامت بتبليغ ذويه من أبناء عشيرته الذين يتولون حراسة القبر بأن الزيارة ممنوعة بأمر رئيس الحكومة نوري المالكي".

وقال المصدر إن "القرار جاء بعيد انباء افادت بأن شركة أردنية ستقوم بترميم قبر صدام ". غير ان عشيرة رئيس النظام السابق ذكرت، أنها أغلقت "إرضاءً للحكومة"، فيما لم تحدد وقتا لرفع الإغلاق.

وقال شيخ عشيرة البو ناصر مناف الندا إن قبيلته "قررت إغلاق مدفن صدام إرضاءً للحكومة"، مبينا أن "هذا القرار جاء لكي لا تتأثر علاقة القبيلة مع الحكومة ".

وأكد الندا أن "الفترة الأخيرة لم تشهد أي زيارة للمدفن من قبل المواطنين"، لافتا إلى أن "المدفن موجود داخل قاعة تقام فيها مجالس العزاء، ويعتقد البعض أن من يأتي للمجالس يزور القبر".

المفتش العام للداخلية : المناصب الأمنية تباع في الغرف المظلمة

أكد المفتش العام في وزارة الداخلية عقيل الطريحي الحديث عن بيع مناصب قيادية أمنية ورشاوى بمبالغ كبيرة مستدركا أن ذلك غالباً ما يحدث في "الغرف المظلمة وخلف الكواليس وعملية الكشف عنها ليست مسألة هينة" وهو ما كشفت عنه صحيفة "الغارديان" البريطانية الأسبوع الماضي وكشف عن فساد واسع بين كبار ضباط وزارة الداخلية وبخاصة المشرفين على التحقيقات مع المتهمين بالإرهاب.

ويؤكد الطريحي في تصريحات الى "الفرات نيوز"، موضوع اختراق الجماعات الإرهابية لتشكيلات وزارة الداخلية على أن "المعلومات المتوفرة لدي تقول إن بعض الإجراءات التحقيقية التي جرت في وزارة الداخلية أدت الى الكشف عن منتسبين وضباط داخل الوزارة يعملون مع الارهاب"، مضيفاً: "لا ننسى أن أجهزتنا الأمنية لم تتخلص من بعض عناصر النظام السابق وطريقة التفكير التي كان يفكر بها النظام السابق وهذا يستوجب منا جهدا اكبر لتطهير الأجهزة الأمنية من هذه العناصر".

وانتقد الطريحي تعامل بعض الحمايات مع المواطنين قائلاً: "أنا أؤمن بفكرة أن المسؤول يتوجب عليه أن يحمي نفسه ليس هو فقط بل اي انسان لكن حدود هذه الحماية تنتهي عند لحظة تحولها الى اذى للمواطن والشارع، فالمسؤول من حقه حماية نفسه لكن ليس من حقه الحاق الاذى بالمواطن والتجاوز على حريته وحقوقه لكن للاسف تحدث بعض هذه الحالات". ولا ينفي الطريحي وجود ضغوط سياسية على عمل الوزارة، فيقول إن "الضغوط السياسية موجودة طبعا بل هناك ضغوط اجتماعية وعشائرية ايضا فانا أتذكر أنه في احدى القضايا التي تخص احد الضباط قامت جهتان سياسيتان متصارعتان ومن توجهات مختلفة حاولتا التوسط والضغط علي انا شخصيا من اجل اخراج هذا الضابط وتبرئته".

أكدت لجنة الأمن والدفاع النيابية العراقية، امس، أنها تسعى لسن قانون جديد لتنظيم عمل حمايات المسؤولين في الرئاسات الثلاث يمنع تحولها إلى مليشيات تهدد امن المجتمع. يأتي ذلك في وقت، ذكرت مصادر مقربة من رئيس الحكومة، أوامر قبض صدرت بحق مجموعة كبيرة من المسؤولين في الدولة بتهمة التخطيط لاغتيال رئيس الوزراء نوري المالكي.

المالكي والهاشمي يمتلكان ١٦٠٠ عنصر.. دولة القانون تكشف محاولة لاغتيال رئيس الوزراء

الأمن والدفاع: حمايات السياسيين ميليشيات.. سنردعها بقانون

□ بغداد / المدى

ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن عضو لجنة الأمن والدفاع حاكم الزاملي قوله "جميع الشخصيات السياسية تملك مليشيات وهي حمايتهم، الأمر الذي يجعلنا نعمل على إقرار قانون ينظم عمل الحمايات ويحد من تحولها إلى مليشيات خطرة تهدد أمن المجتمع لأنها خارجة عن إدارة وزارتي الداخلية والدفاع".

وأشار الى ان "القانون ينظم عمل الحمايات حيث ،تعكف لجنة الأمن والدفاع على كتابته لطرحه في مجلس النواب الشهر المقبل".

وأوضح أن "المالكي لديه ١٠٠٠ عنصر والهاشمي لديه أكثر من ٦٠٠ عنصر، والجميع لديهم حمايات قد تهدد أمن المجتمع وتزيد من عسكرة المدن".

وكانت وزارة الداخلية العراقية قد عرضت الشهر الماضي اعترافات لثلاثة من عناصر حماية الهاشمي قالوا إنهم مارسوا عمليات قتل وتفجير بعلم الهاشمي الذي اعتبر الاعترافات مفبركة وانتزعت من حمايته تحت التهديد والتعذيب.

وأضاف الزاملي "نحن نعمل في لجنة الأمن والدفاع النيابية على عدم استفحال ظاهرة الجماعات المسلحة الرسمية عبر هذا القانون ومنع انتشار السلاح بصورة غير منطقية بيد حمايات المسؤولين كذلك ينص القانون على تأهيلهم مع الحياة المدنية".

وأعلنت وزارة الداخلية العراقية، في وقت سابق ،الأحد، انها شكلت غرفة عمليات لبحث آلية تطوير عمل عناصر الامن التابعة لها وتعزيز خبرتها في ملاحقة الجماعات (الإرهابية) مؤكدة على ان عملية التدريب ستجري بكوادر عراقية دربت على يد القوات الاميركية.

وشهدت مدن عراقية عدة مؤخراً سلسلة هجمات دامية بقنابل وسيارات وأحزمة ناسفة تركز معظمها على أفراد الأمن، وأوقعت المئات بين قتيل وجريح. وتعد هذه الاعتداءات هي الأعنف منذ أشهر عدة ووقعت في وقت لم يتمكن فيه السياسيون من ترشيح وزراء لشغل الوزارات الأمنية الشاغرة.

وليس بعيدا عن الملف الأمني، كشف مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، الأحد، عن وجود مذكرة قضائية باعتقال ١٥ مسؤولاً كبيراً في الدولة كانوا يخططون لاغتيال المالكي، مبيناً أن الأيام المقبلة ستشهد صدور مذكرات اعتقال بحق أشخاص آخرين متورطين بهذه القضية وبعمليات مسلحة في قضايا أخرى.

وقال عضو دولة القانون عدنان السراج في تصريحات صحفية إن "القضاء العراقي اصدر مذكرة إلقاء قبض بحق ١٥ مسؤولاً كبيراً في الدولة كانوا يخططون لاغتيال رئيس الوزراء نوري المالكي".

وأوضح السراج ان "التحقيقات في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قادت الى الوصول الى هؤلاء المتهمين".

وبين السراج أن "دائرة التحقيقات تتسع يوماً بعد آخر وستشهد الأيام المقبلة اعتقال أشخاص آخرين متورطين بهذه القضية وبعمليات إرهابية أخرى".

يشار إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي أكد، في وقت سابق، أن تفجير مجلس النواب الأخير كان يستهدفه شخصيا، مشددا على أن السيارة تم تفخيخها داخل المنطقة الخضراء بمواد أولية وتصنيع محلي، فيما أتهم جهات لها نفوذ أمني وسياسي معاد للعملية السياسية بالتخطيط للتفجير.

يذكر أن لجنة الأمن والدفاع النيابية ذكرت انه وبحسب البيانات والتحقيقات أن الذي اشترك في تفخيخ العجلة وتفجيرها هو فلسطيني الجنسية وهو صاحب السيارة المفخخة أيضا.

وحسب اللجنة فان التحقيقات الأولية بينت أيضاً ان المجموعة كانت مقسومة الى قسمين الأول في العاصمة بغداد والآخر في محافظة الانبار وكانت بينهما اتصالات منذ الساعة السادسة صباحاً ولغاية ساعة التفجير وبعدها تم قطع جميع الاتصالات ".

وكان المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد قاسم عطا قد أعلن، في وقت سابق، أن منفذي تفجير البرلمان يتألفون من مجموعتين إحداهما من بغداد والأخرى من الأنبار، وأكد وجود معلومات إستخبارية تشير إلى أن السيارة كانت تستهدف رئيس الوزراء عند حضوره للبرلمان، كما أوضح أن التحقيق في الحادث لا يزال مستمرا.

وفي تطور لاحق، نفى النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي، ما نشرته إحدى الوكالات الإخبارية قبل يومين من أقوال منسوبة إليه حول "حضوره التحقيقات التي يجريها القضاء العراقي مع منتسبين في مكتب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي".

وقال الاعرجي، في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه، "استغرب نقل مثل هذه التصريحات والأحاديث غير الدقيقة في الوقت الذي ما زالت فيه التحقيقات جارية بالاتهامات الموجهة لنائب رئيس الجمهورية ".

وأكد أن "جميع التحقيقات التي يجريها القضاء محاطة بسرية وغير خاضعة للكشف حتى لأعضاء لجنة الأمن والدفاع البرلمانية الذي انا عضو فيها"، مضيفا أن "على وسائل الإعلام توخي الدقة في نقل التصريحات وأن يأخذوها من مصادرها الرئيسية".

وكانت مصادر صحفية قد نقلت عن عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب قاسم الأعرجي، قوله "بصفتي عضوا بلجنة الأمن والدفاع النيابية فقد أشرفت شخصيا على سير التحقيق مع فتاة تعمل في مكتب الهاشمي بعد القاء القبض عليها من قبل قوات الأمن"، مضيفا أن "الفتاة أفادت أنها كانت تقوم بنقل العبوات الناسفة الى منطقة الكرادة لتفجيرها على المواطنين الأبرياء.

كتابة على الحيطان

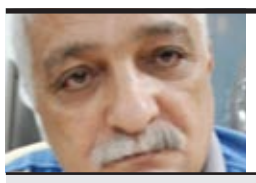

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

الدوركي ومحمد السلطان !

قال النائب عن دولة القانون فؤاد الدوركي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مكاتب حزب الدعوة ومجسات الرأي العام الخاصة بالحزب أكدت بشكل لا يدع مجالاً للشك أن شعبية رئيس الوزراء نوري المالكي، قد ازدادت خلال الأسابيع الماضية"، مستبعدا "تأثر شعبية المالكي بالأزمة السياسية الحالية". مبيناً أن "إصرار رئيس الوزراء على تنفيذ حكم القانون وحفظ هيبة الدولة قوبل بارتياح واسع من قبل الشارع العراقي". وتابع الدوركي أن "من أسباب تنامي شعبية المالكي ما أبداه من حزم وإصرار في وجوب تنفيذ أمر القضاء فيما يتعلق بقضية الهاشمي، رغم أن جهات سياسية عدة من داخل العراق وخارجه حاولت ثني رئيس الوزراء عن إصراره على تنفيذ القانون".

ربما لا يعرف السيد الدوركي ، وأنا لا أعرفه لا شخصيا ولا كشخصية سياسية عامة ،ان استنتاجات حزبه (الدعوة) التي "لاتقبل مجالا للشك" كان يتوجب عليها أن تقوم على أسس علمية في عمليات استبيان شفافة وواضحة تصوغ أسئلتها بدقة تامة مؤسسات ومراكز متخصصة في الاستبيانات التي تبرز نتائجها توجهات الرأي العام ووجهات نظره في امور الحياة السياسية وغيرها .

النقطة الثانية التي كان من المفترض على الدوركي أن يوضحها للرأي العام والتي تحمل الكثير من التأويل والالتباس ،هي عن أي "شارع عراقي" يتحدث ولنكن أكثر صراحة من الدوركي ، ونسأل هل هو الشارع في الانبار وصلاح الدين ونينوى وديالى ، هل هو الشارع في أربيل ودهوك والسليمانية ، هل هو شارع التيار الصدري والمجلس الاعلى والقائمة العراقية وشارع جناح الدعوة التابع لرئيس كتلة الائتلاف إبراهيم الجعفري ، هل هو الشارع العراقي عموما الغاضب والمستاء من اداء حكومة المالكي بجميع وزرائها دون استثناء هل هو شارع ساحة التحرير هل هو شارع اعداد البطالة المليونية ؟!

لم يقل لنا الدوركي اين ذهبت مجسات حزب الدعوة " حسب تعبيره للوكالة " وقدمت له نتائج معرفة توجهات الشارع العراقي التي قال انها بينت " بما لا يقبل مجالا للشك" عن تزايد شعبية المالكي !

وحسب السيد النائب فان المالكي لا يتحمل وزر الازمة السياسية التي تعصف بالبلاد ، واذا ذهبنا مع الدوركي في استنتاجه العبقري هذا فان من حقنا أن نسأله ان كان المالكي لا يتحمل على الإطلاق أي نسبة من المسؤولية عن الأزمة السياسية التي نمر بها ، واذا كان من المنطقي ان يتحمل المالكي ولو جزءا بسيطا من المسؤولية ، فهل هذا مدعاة لان تتصاعد شعبيته بما " لا يقبل مجالا للشك "!

هل يحب الدوركي المزاح مع الجماهير الى هذه الدرجة من اعتبارهم مجموعة من الأغبياء الذين يستطيع بطلعته البهية حملهم على تصديق كلامه العام والضبابي وغير العلمي ولا العملي .

من حكايات المرحومة جدتي التي كانت ترويها لنا لكي ننام بين يديها أن امرأة تدعى " وردة النرجس" وكان خالها سلطان الولاية ويدعى "محمد السلطان" ولان الناس كانت تخاف من خالها السلطان فان حكاياتها وربما أكاذيبها لا يستطيع أحد أن يناقشها عليها فكان يبدي الجمهور المستمع لها تصديقه الحكاية دون قناعتهم بما قالت وما أن ينفض مجلس "وردة النرجس " حتى يتغامز القوم و يتلامزوا وهم يرددون بسخرية " صدقت وردة النرجس وخالها محمد السلطان " !!

دولة القانون ترحب به نائباً لرئيس الوزراء

مصادر لـ(المدى): المشهداني بديلاً عن المطلك في حكومة الأغلبية

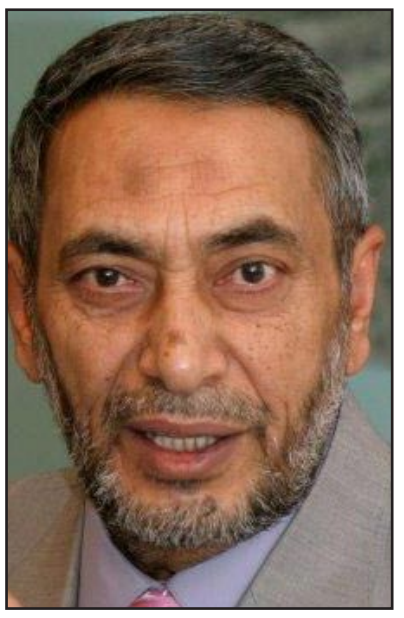

□ بغداد / المدى

برغم تلويح ائتلاف دولة القانون بإمكانية ترشيح رئيس مجلس النواب الأسبق محمود المشهداني الى منصب نائب رئيس الوزراء بديلا عن زعيم جبهة الحوار صالح المطلك، غير ان مصدرا مقربا من المشهداني ربط إمكانية تسنمه المنصب بتشكيل حكومة أغلبية سياسية.

وكان عدد من نواب ائتلاف دولة القانون قد ذكروا أن المشهداني أقرب لتولي منصب نائب رئيس الوزراء في حال تم عزل المطلك.

مصدر مقرب من المشهداني قال لـ(المدى) "ان رئيس البرلمان الأسبق لا يملك موقفا بهذا الصدد فهو ينتظر ان يتم ترشيحه رسميا حتى لا تسوء علاقته بباقي الكتل السياسية"، موضحا "وفقا للتوافق السياسي الذي شكلت به الحكومة فلا يمكن للمشهداني ان يصبح نائب رئيس الوزراء الا بتشكيل حكومة الاغلبية السياسية لان المنصب من استحقاق العراقية وبالتالي فان سحب الثقة عن المطلك لا يعني اخذ المنصب من جبهة الحوار. وكانت جبهة الحوار الوطني المنضوية تحت القائمة العراقية قد جددت الجمعة الماضية، تأكيدها على عدم وجود نية لديها بتقديم بديل عن نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك، فيما أكدت ان المنصب من استحقاق العراقية ولا يحق لأي كتلة أخرى التدخل به.

وقال القيادي في الكتلة حامد المطلك لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "العراقية ليست لديها نية بتقديم بديل عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك".

ويدور خلاف سياسي كبير في العراق قاد إلى مقاطعة القائمة العراقية ثاني اكبر كتلة داخل مجلس النواب لمجلسي الوزراء والنواب.

ولم تعطل المقاطعة عمل مجلس الوزراء كما ان المالكي قرر تسمية وزراء بالوكالة لإدارة وزارات القائمة العراقية ومنعهم من الدوام في وزاراتهم.

وفي هذا السياق ذكر النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه أن محمود المشهداني يحظى بوجهة نظر ايجابية لدى رئيس الوزراء نوري المالكي كبديل لنائب رئيس الوزراء صالح المطلك".

ونقلت وسائل اعلام عن الشلاه ان هناك اسماء عديدة تم طرحها لتكون بديلا عن المطلك في نيابة رئاسة الوزراء من بينهم شاكر كتاب وآخرون الا ان القرار بيد العراقية وهي لم تقرر بعد".

وأشار النائب عن دولة القانون الى ان سبب رفض المالكي لاستمرار المطلك بمهامه لكونه لم يعد مناسبا للعمل وكذلك يفتقد الى روح الشراكة ولا يتمتع بالكفاءة الادارية "مضيفا"ان هناك اعتراضات على تصرفات واداء المطلك حتى من قبل بعض وزراء العراقية".

كان المطلك قد أعلن في عدة بيانات وتصريحات صحفية انه "غير نادم على تصريحاته التي وصف المالكي فيها بالدكتاتور "داعياً" التحالف الوطني الى ابدال هذا الظالم .على حد تعبيره .

يذكر أن اتهامات المطلك ضد المالكي تأتي على خلفية توتر العلاقة بين القائمة العراقية التي ينتمي اليها المطلك وائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي .

فيما قدم المالكي طلباً للبرلمان بسحب الثقة عن المطلك " لعدم اهليته وكفاءته ونزاهته" حسب تصريح ادلى به ياسين مجيد القيادي في ائتلاف دولة القانون الذي يترأسه المالكي".

وكان مصدر مطلع قد كشف عن قيام التحالف الوطني بمناقشة الخيارات المطروحة للخروج من الأزمة السياسية القائمة من ضمنها تشكيل حكومة غالبية سياسية.وقال المصدر لوكالة الصحافة المستقلة: هناك ما يشبه الإجماع داخل التحالف الوطني على ترشيح رئيس البرلمان الأسبق محمود المشهداني نائبا لرئيس الوزراء إذا ما حصل التوجه لحكومة الغالبية . وأشار إلى أن أعضاء التحالف اشترطوا أن تكون حكومة الغالبية في حال تشكيلها حافظة لحقوق المكونات كافة أي بمعنى أنها غالبية سياسية بلون الشراكة الوطنية تقريبا مثل التجربة الموجودة في لبنان.